الأمم المتحدة

E/C.2/2012/2/Add.22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 October 2011
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠١٢

٣٠ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير
و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢

التقارير الرباعية السنوات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق الأمين العام، عملاً بقرار المجلس ١٩٩٦/٣١ (عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠)

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

١ – المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية ٣

٢ – اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين (سويسرا) ٦

٣ – اللجنة الكهربائية التقنية الدولية ٨

٤ – الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط ١١

٥ – الاتحاد الدولي للجامعيات ١٤

٦ – المعهد الدولي للمحيطات ١٨

221111 161111 11-55946 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

٧ - الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأقيانوسيا) ٢١
٨ - التحالف الدولي من أجل صحة المرأة ٢٤
٩ - مجلس الإنويت القطبي ٢٧
١٠ - منظمة جانا أوتان براتيستان ٢٩
١١ - منظمة حملة اليوبيل ٣١
١٢ - حركة التقاسم الكورية ٣٢
١٣ - جمعية إعمار وتنمية كردستان ٣٥
١٤ - معهد لاسال ٣٩
١٥ - لجنة أمريكا اللاتينية للدفاع عن حقوق المرأة ٤١

١ - المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية

منح المركز الاستشاري الخاص عام، ١٩٩٥

مقدمة

المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية منظمة محايدة ذات ولاية دولية. وتم إنشاؤه من جانب البرلمان في كندا في عام ١٩٨٨ لتشجيع ودعم القيم العالمية لحقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يتمتع المركز بشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الديمقراطية والحكومات في جميع أنحاء العالم التي يتعاون معها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وبالتالي فإنه في وضع فريد لتسهيل الحوار بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية. وهو من المنظمات القليلة جدا التي تتمتع بالمصداقية اللازمة على كلا الجانبين لأداء هذا الدور المتمثل في بناء الجسور. وهو يبادر إلى وضع المشاريع التي تدعو إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز التطور الديمقراطي ويدعمها، ويسهل قدرة شركائه على أن تحذو حذوه.

التغييرات الهامة في المنظمة

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعلن مجلس إدارة المركز عن التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي أملت تطوير البرمجة بمراعاة أي تطور ديمقراطي استراتيجي وأي تحليل لحقوق الإنسان في بلدان معينة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تظهر هذه البرمجة القيمة المضافة مع التأكيد مجددا على تحقيق نتائج يمكن قياسها والتعامل مع المؤسسات الديمقراطية المحلية بالإضافة إلى المجتمع المدني كوسيلة لتضييق الفجوة بين الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والحقائق على أرض الواقع.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، شملت المساهمات المشاركة النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب

الأصلية؛ ولجنة وضع المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز الدعم المالي لمفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك وحدة المؤسسات الوطنية ووحدة المجتمع المدني، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك المركز في الدورة السادسة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في نيويورك، المعقود في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ وقدم تقرير الظل للاستعراض الدوري لنيبال، الذي أجرته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٧؛ ونظم واستضاف حلقة دراسية للسياسة العامة عن المعونة الغذائية لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الغذاء العالمي في أوتاوا، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ وشارك في المؤتمر الرفيع المستوى لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي عقد في روما في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ونظم واستضاف حوارا سياسيا مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالدين وحقوق الإنسان، في أوتاوا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ وشارك في دورة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في نيويورك في الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، وأدلى ببيان شفوي إلى الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان حول الأزمة الغذائية، في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨، وشارك في المنتدى الخاص لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بالحق في الغذاء، الذي عقد في روما في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ وشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، في الفترة من ٨ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ ونظم مناسبة جانبية عن الدين وحقوق الإنسان خلال دورة مجلس حقوق الإنسان المعقودة في جنيف في آذار/مارس ٢٠٠٨؛ وشارك في الدورة الثامنة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، في جنيف، في الفترة من ٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ ومن ٢ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ومن ١٤ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ وشارك في مختلف دورات الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بالاستعراض الدوري العالمي؛ وقدم الدعم للحملة التي تزعمها البرلمانيون والمجتمع المدني في هايتي من أجل التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في بورت أو برينس في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩؛ وحضر مؤتمر القمة العالمي

الثالث حول الأمن الغذائي في روما في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ وشارك في الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة، في نيويورك، في الفترة من ٢ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وتعاون مع مشروع الأمم المتحدة لمسح نظام العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩؛ وقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تقريرا بعنوان ''العنف الجنسي خلال الصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣''، وشارك في الدورة العاشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛ وشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، في جنيف في الفترة من ١ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، ومن ٣١ أيار/مايو إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ وشارك في الدورة السادسة والثلاثين للجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، في روما، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وشارك في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

قدم المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية المساعدة المالية والتنظيمية لمكتب المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء من أجل عقد حلقات عمل بشأن السياسات ذات الصلة بالمعونة الغذائية، في أوتاوا في عام ٢٠٠٨، وبشأن الحصول على الأراضي، في كوالالمبور في عام ٢٠١٠ وتشانغهاي في عام ٢٠١٠؛ وبشأن اختبار المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني في اثنين من التقييمات الوطنية في نيبال في عام ٢٠٠٧؛ وفي هايتي في عام ٢٠٠٨؛ وقدم دعما ماليا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لعمل وحدة المؤسسات الوطنية ووحدة المجتمع المدني وشارك في تنظيم المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ وقدم دعما ماليا لصندوق مشترك لدعم المقرر الخاص المعني بقضايا الشعوب الأصلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠؛ وقدم دعما ماليا وتنظيميا لحلقة دراسية عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في لاباز، في عام ٢٠٠٩.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استضاف المركز البرنامج الكندي لتوعية الشباب لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وقام بتنسيقه. وعمل البرنامج على ضمان الالتزامات من المؤسسات التعليمية الرئيسية في كندا للأنشطة الرامية إلى تعزيز الأهداف

الإنمائية للألفية، وتنفيذ حملة إعلامية في جميع أنحاء البلد. وحافظ على تركيز المواضيع على حق الإنسان في الغذاء، وإجراء تقييمات على الصعيد القطري وعلى البرامج ذات الصلة لدعم الهدف ١. وقاد المركز مبادرة بحثية لمدة ثلاث سنوات بشأن التمييز المزدوج الذي تعاني منه نساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وذلك دعما للهدفين ٢ و ٥ على التوالي. وقامت المنظمة بوضع منهجية ونفذت العديد من دراسات حالات إفرادية تتصل بتأثير قطاع الصناعة الاستخراجية على سبل العيش والاستدامة البيئية لدعم الهدف ١ القضاء على الفقر المدقع والجوع.

٢ - اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين (سويسرا)

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٣

مقدمة

اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين هي منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، تأسست عام ١٩٧٤ ومقرها في سويسرا. ويتمثل هدفها الرئيسي في دعم الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم في نضالها من أجل تقرير المصير في المجالات الثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يجري تنفيذ أنشطة اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين من جانب متطوعين يتم تنظيمهم في عدة أفرقة عاملة مواضيعية في ميدان الموارد والحقوق والتعليم. ويقوم هؤلاء المتطوعون بتوعية الجمهور السويسري والسلطات المختصة بقضايا الشعوب الأصلية. وبفضل المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي منح للجنة في عام ٢٠٠٣، وسعت اللجنة أنشطتها إلى حد كبير في الأمم المتحدة، ولا سيما في الترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كما اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٦١ في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وتدعم قبوله وإدماجه في الولاية الوطنية.

التغييرات الهامة في المنظمة

في عام ٢٠١٠، غيرت اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين اسمها من ''اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين'' إلى ''اللجنة الدولية للشعوب الأصلية في الأمريكتين''. وفي حين أن اللجنة لا تزال تركز على دعم الشعوب الأصلية في الأمريكتين، فقد قررت جمعيتها العامة في عام ٢٠١٠ توسيع نطاق التغطية الجغرافية إلى سياق عالمي.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

من أجل تمكين مندوبي الشعوب الأصلية من تمثيل مصالح مجتمعاتهم في الأمم المتحدة، تقوم اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين بإدارة صندوق، يمول من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون منذ عام ٢٠٠٨. وفي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، قامت اللجنة بإدارة مشروع البوابة الإلكترونية للشعوب الأصلية، الممول أيضا من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وأسفر هذا المشروع عن إنشاء موقع تفاعلي على شبكة الإنترنت، يديره خمسة من مديري البوابة من الشعوب الأصلية من جميع القارات الخمس. ويساهم عملهم حاليا في متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وعلاوة على ذلك، قرر مجلس إدارة اللجنة في عام ٢٠١٠ توسيع أنشطة مشروعها في ميداني حقوق الإنسان والتعليم. وقد أعدت الأمانة عدة مقترحات بمشاريع للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون من أجل دعم الشعوب الأصلية في الترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في بلادهم الأصلية (على سبيل المثال، في مالي، وكوستاريكا، وتشاد).

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

تشارك اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين بانتظام في اجتماعات الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك في المنتدى الدائم للشعوب الأصلية في نيويورك. وفي عام ٢٠١٠ شاركت اللجنة في الدورة الثالثة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في جنيف. ونظمت اللجنة حلقتي عمل خلال تجمع الشعوب الأصلية، ومناسبة وقت الغداء في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ بعنوان ”إمكانيات صنع القرار على الصعيد الدولي والشركات عبر الوطنية“؛ وفي عام ٢٠٠٩ شاركت اللجنة في الدورة الثانية للآلية. ونظمت مناسبة وقت الغداء يوم ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ حول موضوع ”نساء الشعوب الأصلية كمربيات“، وشاركت أيضا في عام ٢٠٠٩ في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل المتعلق بكندا. وعملت على تشجيع الوفد السويسري على إثارة المطالبة بالأراضي التي لم تحل للأمة الهندية في بحيرة لوبيكون. وفي عام ٢٠٠٨، شاركت اللجنة في الدورة الأولى لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، مما ساعد على تشجيع مندوبي الشعوب الأصلية على إعداد بياناتهم وفهم إمكانيات هذا المنتدى الجديد. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة في جميع الدورات الثلاث للآلية، بتنظيم مركز ترحيب للجنة لتقديم السكن بأسعار معقولة ودعم لوجستي لمندوبي الشعوب الأصلية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تعاونت اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل ضمان وجود منتدى مستمر لمندوبي الشعوب الأصلية بعد إلغاء الفريق العامل المعني بشؤون السكان الأصليين في عام ٢٠٠٦. وأدى ذلك إلى إنشاء آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

فيما يتعلق بالهدف ٢، قامت اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين منذ عام ٢٠٠٦، بتقديم مجموعة من مواد التعليم للمدارس السويسرية من أجل توعية الأطفال بشأن قضايا الشعوب الأصلية. وفي هذا المجال، تقدم اللجنة الدعم لمشروع الأبجدية لنساء شعب الأيمارا في بونو، بيرو. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة في عام ٢٠١١ بجمع الأموال لدعم مشروع إنشاء مدرسة لشعب المابوتشي. وفيما يتعلق بالهدف ٧، أطلقت اللجنة في نهاية عام ٢٠١٠ حملة لتوعية مجتمعات الشعوب الأصلية بالفرص المتاحة في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية ونقاط الضعف في هذا البرنامج. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، قدمت اللجنة الدعم لقبيلة نافاخوس في الولايات المتحدة في كفاحها ضد استخلاص الفحم من أراضيها.

٣ - اللجنة الكهربائية التقنية الدولية

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٧٩

مقدمة

تقوم اللجنة الكهربائية التقنية الدولية التي تأسست في عام ١٩٠٦، بإعداد ونشر المعايير الدولية لجميع التكنولوجيات الكهربائية والإلكترونية وذات الصلة بها. وتعمل من خلال أعضائها، على تعزيز التعاون الدولي بشأن جميع المسائل المتعلقة بتوحيد المعايير الكهربائية التقنية والمسائل ذات الصلة، مثل تقييم الالتزام بمعاييرها.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف اللجنة الكهربائية التقنية الدولية إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن جميع المسائل المتعلقة بتوحيد المعايير والمسائل ذات الصلة، مثل التحقق من الالتزام بالمعايير في ميادين الكهرباء والإلكترونيات والتكنولوجيات ذات الصلة، وبالتالي تعزيز التفاهم الدولي.

التغييرات الهامة في المنظمة

تم إنشاء المجالس واللجان والأفرقة التالية: مجلس استراتيجية السوق الجديدة، من أجل تحديد الاحتياجات التكنولوجية الرئيسية واحتياجات السوق؛ واللجان الفنية التالية: اللجنة المعنية بالطاقة البحرية (اللجنة الفنية ١١٤)، واللجنة المعنية بالنقل المباشر للتيار عالي التوتر (اللجنة الفنية ١١٥) واللجنة المعنية بسلامة الأدوات الكهربائية للسيارات التي تديرها محركات (اللجنة الفنية ١١٦)، والأفرقة الاستراتيجية المعنية بكفاءة الطاقة، وتقنيات التوتر العالي، وتكنولوجيات الشبكة الذكية، وشبكات التوزيع المباشر الحالية للتيار ذي التوتر المنخفض. وزادت عضويتها من ٦٧ إلى ٨١ بلدا بإضافة الأردن، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجبل الأسود، والجزائر، وجورجيا، وشيلي، والعراق، وعمان، والفلبين، وقطر، وليبيا، والمغرب. وانضمت البلدان التالية وعددها ١٤ بلدا إلى البرامج التابعة لها: أفغانستان، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وسانت فنسنت وغرينادين، والسلفادور، وسورينام، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وفلسطين، وميانمار، وهندوراس.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

قامت اللجنة الكهربائية التقنية الدولية بإجراء تخفيض كبير في رسومها السنوية في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لتسهيل انضمام البلدان النامية والبلدان الصناعية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل على تشغيل برامج قطرية فرعية لصالح لبلدان النامية مجانا لتشجيعها على المشاركة في أنشطتها. وفي عام ٢٠٠٩، قدمت فوائد إضافية للمشاركين، وضاعفت عدد المعايير المجانية لاعتمادها على الصعيد الوطني، وتوفير التوجيه.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

تحضر اللجنة الكهربائية التقنية الدولية بانتظام بصفة مراقب اجتماعات اللجنة المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وتعد تقريرا عن أنشطتها. وشاركت اللجنة في حلقات العمل الإقليمية التالية لمنظمة التجارة العالمية: في عام ٢٠٠٧، في غابورون، والمنامة وكوالالمبور؛ وفي عام ٢٠٠٨، في فيينا، والرباط وبريدجتاون؛ وفي عام ٢٠٠٩، في هانوي؛ وفي عام ٢٠١٠، في المكسيك؛ وفي حلقات العمل التي عقدتها اللجنة المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة في جنيف: في عام ٢٠٠٩، دور المعايير الدولية في مجال التنمية الاقتصادية؛ وفي عام٢٠١٠: تقديم عرض في مجال الإعلام والتعليم والاتصال إلى الفريق الاستشاري لأقل البلدان نموا؛ والاجتماع الخاص السادس للجنة المعنية بالحواجز

التقنية أمام التجارة. كما شاركت بصفة مراقب في مؤتمر القمة الدولي للاتحاد الدولي للاتصالات المعني بالمنتدى الدولي لمجتمع المعلومات في الأعوام ٢٠٠٧، و ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وشاركت بصفة مراقب في فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بالتعاون التنظيمي وتوحيد السياسات (فرقة العمل ٦).

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

تقوم اللجنة الكهربائية التقنية الدولية بالاتصال مع وكالات الأمم المتحدة من خلال لجانها الفنية ولجانها الفرعية. وتشمل هذه الوكالات: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: اللجنة التقنية ١ (المصطلحات)، واللجنة التقنية ٣ (هياكل المعلومات والوثائق ورموز التصميم)، واللجنة الفرعية ٣ جيم (رموز الرسومات لاستخدامها على المعدات)، واللجنة التقنية ٢٥ (الكميات والوحدات وحروف رموزها)، واللجنة التقنية ٢٩ (الصوتيات الكهربائية)، واللجنة التقنية ٤٦ (الكابلات والأسلاك، وموجهات الموجات)، واللجنة الفرعية ٤٦ ألف (الكابلات المحورية)، واللجنة التقنية ٥٦ (الموثوقية)، واللجنة التقنية ٥٧ (إدارة شبكات الطاقة وما يرتبط بها من تبادل المعلومات)، واللجنة التقنية ٧٦ (السلامة البصرية من الإشعاع ومعدات الليزر)، واللجنة التقنية ٧٧ (التوافق الكهرومغناطيسي)، واللجنة التقنية ٧٩ (نظم الإنذار)، واللجنة التقنية ٨٠ (الملاحة البحرية ومعدات وأنظمة الاتصالات اللاسلكية)، واللجنة التقنية ٨١ (الحماية من الصواعق)، واللجنة التقنية ٨٦ (الألياف البصرية)، واللجنة التقنية ١٠٠ (نظم ومعدات الصوت والفيديو والوسائط المتعددة)، واللجنة التقنية ١٠٣ (معدات بث الاتصالات اللاسلكية)، واللجنة التقنية ١٠٨ (سلامة المعدات الإلكترونية في مجال الصوت/الفيديو، وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات)؛ ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: اللجنة التقنية ٤٥ (الأجهزة النووية)، ولجانها الفرعية ٤٥ ألف، و ٤٥ باء، و ٦٢ باء؛ ومع منظمة الطيران المدني الدولي: اللجنة التقنية ٩٧ (التمديدات الكهربائية للإضاءة وإنارة مدارج المطارات)؛ ومع منظمة العمل الدولية: اللجنة التقنية ٣١ (معدات الأجواء المتفجرة)، واللجنة التقنية ٤٤ (سلامة الآلات)، واللجنة التقنية ٧٦ (السلامة من الإشعاع الضوئي) واللجنة التقنية ٧٨ (العمل دون قطع التيار الكهربائي)؛ والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية: اللجنة التقنية ١٨ (التمديدات الكهربائية في السفن والوحدات البحرية المتنقلة والثابتة) واللجنة التقنية ٨٠ (الملاحة البحرية ومعدات وأنظمة الاتصالات اللاسلكية)؛ ومنظمة الصحة العالمية: اللجنة التقنية ٤٥ (الأجهزة النووية)، ومع لجنتيها الفرعيتين ٤٥ باء و ٦١ باء (سلامة أفران المايكروويف)، واللجنة التقنية ٦٢ (المعدات الكهربائية في الممارسة الطبية) ولجنتها الفرعية ٦٢ باء؛ ولجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية لأوروبا: تعاونت اللجنة الكهربائية التقنية الدولية مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إعداد الإطار التنظيمي الموحد للمعدات المستعملة في بيئات ذات جو متفجر لاستخدامها من قبل البلدان التي تفتقر إلى التنظيم في هذا القطاع؛ ومع منظمة التجارة العالمية: في عام ٢٠٠٨، قدمت اللجنة الكهربائية التقنية الدولية تقارير ثلاث مرات في السنة في اجتماعات اللجنة المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية واستقبلت وفد منظمة التجارة العالمية في المكتب المركزي للجنة الكهربائية التقنية الدولية.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

أصدرت اللجنة الكهربائية التقنية الدولية ورقة بيضاء في عام ٢٠١٠ لدعم التنمية عن طريق الكهرباء.

٤ - الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط

مُنح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٤٧

مقدمة

الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط شبكة أنشئت منذ ٩٨ عاما تضم مهنيين من مختلف التخصصات في المجال الواسع للإسكان والتنمية الحضرية والتخطيط، وله فروع في أكثر من ٦٠ بلدا.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تتمثل الأهداف الأساسية للاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط في ضمان توفر سبل العيش، مع التركيز بصورة أعم على الإسكان والمجتمعات المحلية في سياق التخطيط، على نحو يتمشى مع أعمال الأمم المتحدة. وينظم الاتحاد أنشطة ويقدم تسهيلات لتبادل المعارف والخبرات في المجال المهني على الصعيد الدولي. ويهدف إلى تحسين مهنة الإسكان والتخطيط من خلال التعلم والتواصل. ويعتزم المساهمة على حد سواء في التطور المطرد للمهنة في حد ذاتها، وفي وضع حلول للمشاكل الفعلية.

التغييرات الهامة في المنظمة

أعاد الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط صياغة القواعد التي تنظم فروعه بهدف تحقيق مزيد من الفعالية والديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات. وتتمثل رسالة الاتحاد، التي أعيدت صياغتها، في النظر في احتياجات عالم يتغير بسرعة، وإيجاد محتوى فريد لحل القضايا المعاصرة

التي تسببها مثل هذه التغييرات. ويظل التوجه الأساسي للاتحاد كما كان عليه من قبل: إيلاء أولوية عالية للكشف عن أحدث التوجهات وتحديد السياسات. ويشجع الاتحاد على إجراء مناقشات بين الخبراء والسياسيين ومجموعات المصالح من أجل إيجاد حلول للمشاكل. ويطمح إلى تحقيق المستوى الأمثل للتعلم من خلال استخدام التحليل المقارن لمختلف البيئات الجغرافية والاقتصادية والثقافية من أجل التوصل إلى نهج مصممة لمواجهة المشاكل.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

يسعى الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، من خلال الاجتماعات والمؤتمرات وغيرها من المناسبات، إلى تشجيع التفاهم بين المهنيين العاملين في مجموعة واسعة من مجالات الإسكان والتنمية والتخطيط في مختلف البلدان. وشمل ذلك ''مستقبل المدن: الآثار والمؤشرات والتبعات''، في المؤتمر العالمي الحادي والخمسين الذي عقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في كوبنهاغن؛ و ''السكن ومحيطه الخارجي: التخطيط لموئل زهيد ومستدام''، في المؤتمر العالمي الثاني والخمسين الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في سان خوان؛ و ''التكنولوجيا الحضرية: تغير المناخ وكفاءة استخدام الطاقة''، في المؤتمر العالمي الثالث والخمسين، الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في برلين؛ و ''بناء المجتمعات المحلية في مدن المستقبل''، في المؤتمر العالمي الرابع والخمسين المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في بورتو أليغري، البرازيل؛ و ''الاستخدام المكثف للأراضي لوظائف متعددة: المبادئ والممارسات والمشاريع والسياسات''، في المؤتمر الدولي السنوي للاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، الذي عقد في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، في لشبونة؛ و ''التجدد الثقافي: عودة المدينة''، في المؤتمر الدولي السنوي للاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في ليفربول، المملكة المتحدة؛ و ''التحديات الحالية والمقبلة للتنمية الحضرية''، في المؤتمر الدولي السنوي للاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، الذي عقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، في ميكولوف، الجمهورية التشيكية؛ و ''القدرة على التكيف في ظل مناخ متغير''، في المؤتمر الإلكتروني الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بمناسبة اليوم العالمي لتخطيط المدن، و ''مؤتمر السياسات الحضرية'' الذي عقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ في الرباط؛ و ''الهوية المحلية والعولمة''، في الدورة الدراسية الصيفية الثالثة عشرة لشؤون التخطيط والتصميم الحضريين، التي نظمها الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، في الفترة من ٦ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، في هلسنكي وإسبو وتوركو وجايفسكيلا، فنلندا؛ و ''المدينة الآمنة مدينة عادلة''،

في اليوم العالمي للموئل، الذي عُقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ و ''إعادة تنشيط النواة الحضرية''، في الدورة الدراسية الصيفية الرابعة عشرة لشؤون التخطيط والتصميم الحضريين، التي نظمها الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، في الفترة من ١١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، في هلسنكي وإسبو وتوركو وجايفسكيلا، فنلندا؛ وفي الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، التي عقدت في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في نيروبي؛ و ''وضع خرائط المساحات الحضرية''، في الدورة الدراسية الصيفية الخامسة عشرة لشؤون التخطيط والتصميم الحضريين، التي نظمها الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط في الفترة من ١٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، في هلسنكي وإسبو وتوركو وجايفسكيلا، فنلندا؛ وفي الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المعني بالإسكان لموضوع تمويل الإسكان في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بوخارست؛ والقيام بزيارة مهنية يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠ في لوزان، سويسرا؛ و ''التحضر دون تعريف'' في الدورة الدراسية الصيفية السادسة عشرة لشؤون التخطيط والتصميم الحضريين، التي نظمها الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط في الفترة من ٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٠، في هلسنكي وإسبو وتوركو وجايفسكيلا، فنلندا.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط في المناسبات التالية: الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحت عنوان ''التحضر المتناغم: تحدي التنمية الإقليمية المتوازن''، التي عقدت في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في نانجينغ، الصين؛ والدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحت عنوان ''الحق في المدينة: سد الفجوة الحضرية''، التي عقدت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، في ريو دي جانيرو، البرازيل. ويواصل الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، بوصفه عضوا في اللجنة التوجيهية للحملة الحضرية العالمية، تركيز جهوده على المساهمة في عالم المهنيين بوصفه من أصحاب المصلحة الرئيسيين في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفي الحملة الحضرية العالمية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

ذُكرت أنشطة التعاون تحت فقرة ''المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة'' الواردة أعلاه.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

الدعم الموجه للأهداف الإنمائية للألفية مُدمجٌ في الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط مع موئل الأمم المتحدة والحملة الحضرية العالمية.

٥ - الاتحاد الدولي للجامعيات

مُنح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٤٧

مقدمة

الاتحاد الدولي للجامعيات، الذي تأسس في عام ١٩١٩، منظمة دولية غير ربحية لها فروع وطنية في ٦١ بلدا وأعضاء من الأفراد في أكثر من ٣٠ بلدا آخر.

أهداف المنظمة ومقاصدها

الاتحاد الدولي للجامعيات ملتزم بتمكين النساء والفتيات عبر التعليم المستمر مدى الحياة في مجالات القيادة وصنع القرار والسلام، وبالتحقيق الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

التغييرات الهامة في المنظمة

منذ التقرير الرباعي السنوات الأخير للاتحاد الدولي للجامعيات، انسحب من الاتحاد ٢٠ فرعا من الفروع الوطنية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأزمة المالية العالمية. ويسعى العديد منها حاليا إلى إعادة التجمع وإعادة الانتساب.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

قدم الاتحاد الدولي للجامعيات العديد من البيانات الخطية والشفوية ورصد دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشارك الاتحاد في تنظيم حلقات نقاش وحلقات عمل مع منظمات غير حكومية أخرى للفت الانتباه إلى القضايا الرئيسية، مثل حلقة النقاش بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بعنوان ”تمكين المرأة: التعليم في مجال حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتنفيذ، ومستقبل المرأة في المهن غير التقليدية“، التي عقدت بالتزامن مع الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في جنيف. ونشر الاتحاد نتائج اجتماعات الأمم المتحدة من خلال موقعه على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الدولية. وتؤكد قرارات السياسة التي اعتمدها في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ التزاماته، وتحث المنظمات المنتسبة

إليه على تشجيع العمل على الصعيد الوطني على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وشملت متابعة هذه القرارات أنشطة مختلفة بدءا بتنفيذ مشاريع على الصعيد الشعبي وصولا إلى مبادرات للدعوة على صعيد الحكومات الوطنية وتنفيذ حملات تثقيفية تهدف إلى توعية المجتمع المحلي. وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، ساعدت مجموعات تابعة للاتحاد في أرمينيا والسويد وكندا وهولندا على إعداد تقارير الظل/التقارير البديلة للجانها الوطنية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ودعم الاتحاد بنشاط ''حملة لا للعنف ضد المرأة''، عبر الإعلان عن المبادرة من خلال موقعه الشبكي، وبث برامج إذاعية لتثقيف المجتمع بشأن العنف العائلي في المكسيك، وإعداد دليل مجتمعي عن العنف العائلي في جمهورية مولدوفا. كما عمل الاتحاد على ترويج عمل الأمم المتحدة من خلال تنظيم اجتماعات إعلامية وحلقات عمل وحلقات دراسية، بما في ذلك عقد حلقة دراسية بشأن موضوع ''العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، في سياق المؤتمر المعنون ''المرأة: عنصر فاعل للتغيير''، الذي عقد في مانشستر، إنكلترا، في الفترة من ١٠ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧؛ وحلقة عمل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعمل الاستعراض الدوري الشامل، خلال المؤتمر المعنون ''التعليم والتمكين والتنمية''، الذي عقد في مكسيكو سيتي، في الفترة من ٥ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ وإحاطة إعلامية خاصة قدمت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ للمنظمات غير الحكومية التي مقرها في جنيف، بعنوان ''الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية''. ويقدم الاتحاد خدماته لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة وللجان المنظمات غير الحكومية في نيويورك وجنيف وفيينا. وشارك الاتحاد أيضا في رئاسة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعات العمل التابعة لها.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك الاتحاد الدولي للجامعيات في المناسبات التالية التي نظمتها الأمم المتحدة في نيويورك: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، الذي عقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، الذي عقد يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠؛ ودورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي عقدت في الفترة من ٢٣ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧؛ ومن ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ ومن ٢٠ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ومن ١٢ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ودورات

لجنة وضع المرأة، التي عقدت في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ ومن ٢٥ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ ومن ٢ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ ومن ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠؛ ودورات لجنة السكان والتنمية التي عقدت في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ ومن ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وشارك الاتحاد في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ ومن ١١ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ ومن ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ ومن ٣ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ ومن ٢ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ ومن ٨ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ ومن ٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ ومن ٢ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ ومن ١٤ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ ومن ١ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠؛ ومن ٣١ أيار/مايو إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ ومن ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأدلى الاتحاد ببيانات في الدورات التالية: دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ ومن ٥ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ ومن ١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ ومن ٢ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ومن ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ ومن ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ ومن ٨ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ ومن ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠؛ ودورات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التي عقدت في الفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ ومن ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ ومن ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ومن ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ ومن ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ ومن ٤ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ ومؤتمر استعراض برنامج عمل ديربان، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ والمنتديات الاجتماعية لمجلس حقوق الإنسان، التي عقدت في الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ ومن ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومن ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ والدورة السادسة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي، التي عقدت في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ والدورة السابعة والتسعين، التي عقدت في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ والدورة الثامنة والتسعين التي عقدت في الفترة من ٣ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ والدورة التاسعة والتسعين، التي عقدت في الفترة من ٢ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأصدر الاتحاد الدولي للجامعيات بيانات متعددة بشأن مواضيع شملت ”المساواة بين الجنسين في صميم العمل

اللائـــق''، في عـــام ٢٠٠٩؛ واللجنـــة الاقتـــصادية لأوروبـــا، في الفتـــرة مـــن ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ والاجتماع الاستعراضي الإقليمي المعني بمؤتمر بيجين + ١٥، الذي عقد يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتولى الاتحاد رئاسة وتنسيق الأعمال اللوجستية لتنظيم المائدة المستديرة التفاعلية المعنية بشؤون المنظمات غير الحكومية في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي عقدت يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وشارك الاتحاد في فيينا في دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ ومن ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وفي دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ ومن ١٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ ومن ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠؛ وفي دورات لجنة المخدرات التي عقدت في الفتـرة مـن ١١ إلى ٢٠ آذار/مـارس ٢٠٠٩، ومـن ٨ إلى ١٢ آذار/مـارس ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

ساهم الاتحاد الدولي للجامعيات بانتظام في تقديم ملاحظات في مشاورات الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية الشريكة، وذلك، على سبيل المثال، من خلال جلسات الاستماع التفاعلية التي عقدتها الجمعية العامة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ والمشاورات مع المنظمات غير الحكومية بشأن إطار اليونيسيف الاستراتيجي للعلاقات والشراكات التعاونية، التي عقدت في جنيف في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ وجلسة الاستماع الرابعة التي عقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، في جنيف، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧ أعد الاتحاد، بناء على طلب اليونسكو، ورقة أفكار حول موضوع ''الشراكات مع المجتمع المدني وسياسات التنمية: الاتجاهات الناشئة''. واشترك الاتحاد أيضا في أنشطة إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات التالية: المؤتمر السنوي الستون لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية، الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ والمؤتمر الحادي والستون، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ والمؤتمر الثالث والستون، الذي عُقد من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونظم الاتحاد الدولي للجامعيات العديد من حلقات العمل من أجل تلك الدورات، بما في ذلك

حلقة عمل مشتركة نظمها في عام ٢٠٠٨ بشأن موضوع ''التعليم من أجل حقوق الإنسان والتسامح والتعايش: بناء مستقبل أفضل للجميع'' و ''الزوجة الطفلة، حياة مسروقة''.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ٢: التعليم الشامل للجميع: نظم الاتحاد الدولي للجامعيات مؤتمرا إقليميا بعنوان ''تعليم الفتيات في أفريقيا'' في تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ وشرع في حملة في رواندا لتسليط الضوء على الحاجة إلى مرافق صحية في المدارس؛ وأعدّ برنامجا للقراءة موجها للمهاجرات البالغات في فنلندا؛ وقدم منحا دراسية لتلميذات في زمبابوي وسيراليون. وتمشيا مع أهداف التعليم للجميع ومع الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، أعد الاتحاد كتيبا للدعوة إلى التعليم بعنوان ''الجوانب المتعددة للحق في التعليم''، وهو يشجع على اتباع نهج قائم على الحقوق بالنسبة لتعليم الفتيات؛ والهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: المساواة بين الجنسين: نفذ الاتحاد الدولي للجامعيات مشاريع للتوجيه والمشورة في ساموا وبنغلاديش وجنوب أفريقيا لتشجيع الفتيات على متابعة الدراسة حتى نهاية المرحلة الثانوية وتوجيه أنفسهن نحو التعليم الفعال والخيارات المهنية الفعالة؛ وأجرى تدريبات جمعت بين محو الأمية والتدريب المهني في الهند ونيبال؛ ونفذ مشروعا لتوليد الدخل لمساعدة اللاجئات والمعاقات جسديا في جورجيا؛ ووضع برنامجا نموذجيا لتيسير عودة الأمهات إلى ميدان العمل في الاتحاد الروسي؛ وقدم المساعدة في مصر لشابات من أجل بدء أعمالهن التجارية؛ والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين صحة الأم: نظمت المجموعات الوطنية التابعة للاتحاد في نيبال والكاميرون تدريبات مستمرة بشأن الصحة الجنسية الإنجابية للنساء والفتيات؛ والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: قدمت عدة مجموعات وطنية تابعة للاتحاد برامج تعليمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ منها على سبيل المثال حلقة عمل للأمهات المراهقات في أوغندا.

٦ - المعهد الدولي للمحيطات

مُنح المركز الاستشاري الخاص، عام ١٩٧٤

مقدمة

أُسس المعهد الدولي للمحيطات في عام ١٩٧٢ على يد البروفسورة الراحلة إليزابيث مان بورغيز كمنظمة علمية وتعليمية وغير ربحية تتمتع بمركز منظمة غير حكومية دولية مستقلة، وهي ذاتية التنظيم في إطار أحكام الباب السادس من المجلد الثاني من القانون المدني

الهولندي، وهي تعمل من خلال شبكة من ٢٢ مركزا للتنفيذ وسبعة مراكز اتصال في ٢٧ بلدا. وأُعيد تصنيف المعهد من مركز المنظمة المدرجة على القائمة إلى مركز المنظمة ذات المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٧.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تتمثل رسالة المعهد الدولي للمحيطات في ضمان استدامة المحيطات، والتقيد بمبدأ التراث المشترك للإنسانية وتوسيع نطاق الأخذ به على النحو المكرس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتعزيز إدارة المحيطات وحفظها لما فيه خير الأجيال القادمة. وتساهم المنظمة في إدارة المحيطات مسترشدة بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة لقانون البحار. وهي ترصد تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية؛ وتشارك في الحوار بشأن السياسات في الأمم المتحدة والمحافل الدولية وتسهم فيه؛ وتعمل على حشد الإرادة السياسية من أجل تنفيذ الخطط المتفق عليها التي تشجع على إدارة المحيطات والسواحل والجزر واستخدامها المستدام. ويقوم المعهد، من خلال شبكته، بتوفير التدريب المتخصص وبناء القدرات على جميع المستويات، ونشر الوعي باستخدام المحيطات للأغراض السلمية وحمايتها وحفظها، والمساهمة في تنمية البلدان النامية ونموها من خلال بناء المؤسسات والتواصل على العديد من المستويات. ويسعى المعهد إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في ما يتعلق بقضايا المرأة والشباب، من خلال زيادة قدراتهم على تطوير موارد المحيطات والسواحل وإدارتها على نحو مستدام. وهو يسعى إلى تحقيق رسالته عن طريق التعليم والتدريب والبحث والتحليل وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات وبناء المؤسسات وإقامة الشراكات والترويج والاتصالات وجمع التبرعات دعما للأنشطة التي يضطلع بها المعهد وشبكته.

التغييرات الهامة في المنظمة

يتألف مجلس إدارة المعهد حاليا من ستة حكام مستقلين، بالإضافة إلى أن الرئيس ونائب الرئيس وأمين الخزانة ينتخبون من بين أعضاء المجلس، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من فعالية المجلس وحفظ الموارد المالية. وتتألف اللجنة التوجيهية من خمسة ممثلين إقليميين من مراكز التنفيذ. ويقبل المعهد الدولي للمحيطات منتسبين جددا بوصفهم مراكز اتصال. وتركز خارطة الطريق الاستراتيجية التي يعتمدها على تنمية الموارد البشرية وعلى الآليات المؤسسية اللازمة للاضطلاع بعمليات اتخاذ القرارات في مجال إدارة المحيطات على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. وتحقيقا لهذه الغاية، أُقيمت شراكات جديدة مع جهات فاعلة هامة.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

يساهم المعهد الدولي للمحيطات من خلال الكثير من الأعمال: مؤتمرات السلم في البحار التي تُعقد كل سنتين، التي تسعى إلى تنمية المعرفة وإيجاد توافق آراء بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات وإيصال رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر؛ ومنذ عام ٢٠٠٠، ركزت الإجراءات المتخذة في إطار برنامج العلاقة بين المرأة/الشباب والبحار على القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف البيئية التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتوعية والبحث، واحتفالات اليوم العالمي للمحيطات، والمنشورات (حولية المحيطات والاستعراض العالمي للمحيطات وغيرهما)؛ وأنشطة شبكة المعهد.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

يشارك المعهد الدولي للمحيطات في اجتماعات كل من المجلس التنفيذي للجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو؛ وعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛ والمجلس التنفيذي للمنظمة البحرية العالمية؛ والاجتماع الذي يعقده فريق التنسيق الحكومي الدولي المعني بنظام الإنذار بتسونامي المحيط الهندي فيما بين الدورات؛ وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وغير ذلك من الهيئات المعنية بشؤون المحيطات.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٨، دعا الأمين العام للأمم المتحدة رئيس المعهد الدولي للمحيطات للعمل كأمين عام مساعد ومفوض عام للمعرض العالمي لعام ٢٠١٠. ويتعاون المعهد الدولي للمحيطات أساسا مع موئل الأمم المتحدة، واليونسكو، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. ويقدم الدعم للدورات التدريبية الرئيسية في إدارة المحيطات التي تُعقد في كندا ومالطة من عدة جهات، من بينها المعهد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية. وفي عام ٢٠١٠، شارك المعهد في تنظيم المؤتمر الثالث والثلاثين للسلم في البحار والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو؛ وأصدر المعهد منشورا مشتركا مع الوحدة الخاصة للتعاون

فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان تبادل الخبرات المبتكرة: أمثلة عن التجارب الناجحة في مجال تنمية المجتمعات المحلية الساحلية في عام ٢٠١٠.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

منذ تأسيس المعهد في عام ٢٠٠٠، يتركز عمله في إطار برنامج العلاقة بين المرأة والشباب والبحار مباشرة على تناول الأهداف والغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع (الغايتان ١-٢ و ١-٣)؛ والهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الغاية ٣-١)؛ والهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية (الغايات ٧-١ و ٧-٢ و ٧-٣ و ٧-٤)؛ والهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الغايتان ٨-١ و ٨-٥). ويُنفذ أكثر من ٩٦ مشروعا مستقلا في ٢١ بلدا على مدى ١٠ سنوات. وتُنفذ أنشطة برنامج المعهد المتعلقة بالأمن الغذائي من أجل تخفيف حدة الفقر، وهي متواصلة في إطار هذه الجهود.

٧ - الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأقيانوسيا)

مُنح المركز الاستشاري الخاص، عام ٢٠٠٧

مقدمة

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة هو كيان عالمي لتقديم الخدمات والاضطلاع بدور ريادي في الدفاع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع. وللاتحاد، الذي تأسس في عام ١٩٥٢، مكتب مركزي في لندن وستة مكاتب إقليمية حول العالم. ويعمل الاتحاد في أكثر من ١٧٠ بلدا، وبات يشكل اعتبارا من عام ٢٠١٠ شبكة عالمية من ١٥٣ من الرابطات الأعضاء. ويشكل مكتب منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، ومقره في كوالالمبور، أحد مكاتب الاتحاد الإقليمية الستة. وهو يسعى إلى بناء وتعزيز قدرات الرابطات الأعضاء فيه والشركاء المتعاونين معه في ٢٦ بلدا ليكونوا مدافعين عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومقدمين للخدمات المتعلقة بها في آن واحد. وتضطلع الرابطات الأعضاء والشركاء، من قبيل المنظمات الشعبية المحلية، بدور قيادي في إدارة المشاريع التي تنفذها جهات خارجية في بلدانها.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تشمل ولاية مكتب منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا إيلاء تركيز خاص على الشباب، وخاصة الفتيات، وتكفل إمكانية حصولهم على الخدمات التي يقدمها. وتشدد سياسات الاتحاد على التمكين والاختيار القائم على المعرفة، من قبيل الاختيارات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والاتصال الجنسي المأمون، وإمكانية الحصول على العلاج الشامل والرعاية والدعم. وتهدف برامج المكتب إلى تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال الدعوة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومن خلال تقديم الخدمات، وخصوصا إلى الفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع. ونحن ندافع عن حقوق جميع الشباب في أن يستمتعوا بحياة جنسية خالية من المرض والحمل غير المرغوب فيه والعنف والتمييز، وعن حق المرأة في اختيار إنهاء حملها بشكل قانوني وعلى نحو مأمون. ونسعى جاهدين أيضا من أجل القضاء على الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي واستئصال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعمل في شراكة مع المنظمات والجهات المانحة الأخرى من أجل تحقيق هذه الأهداف على نحو أكثر كفاءة وفعالية. ويشكل المكتب، مع مكتبه دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، ومقره في فيجي، الأمانة الإقليمية للرابطات الأعضاء. وهي تتولى المسؤولية عن دعم الرابطات الأعضاء في مجالات الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي، ووضع البرامج والعمليات، والرصد والتقييم، وتعبئة الموارد، ونظم المعلومات المالية. ويقوم المكتب الإقليمي أيضا بتيسير إقامة الشراكات بين الرابطات الأعضاء فيه والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية داخل المنطقة وخارجها.

التغييرات الهامة في المنظمة

في عام ٢٠٠٨، نشر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ”الحقوق الجنسية: إعلان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة“ من أجل مواصلة حشد الدعم لرؤيته بشأن عالم تُكفل فيه الحرية والمساواة والخصوصية والاستقلالية والنزاهة والكرامة لجميع الناس، خصوصا في مجالات حياتهم المتصلة بالمسائل الجنسية.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

على الصعيد العالمي، يشارك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مشاركة فعالة في عمل الأمم المتحدة من خلال القنوات المخصصة للمجتمع المدني. وفي الوقت الحاضر، يعمل المدير العام للاتحاد رئيسا للفريق الاستشاري المعني بالمنظمات غير الحكومية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشمل مشاريعه مرفق الدعم التقني لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ،

الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٦ في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز القدرة على التصدي الفعال لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري. وهو يركز على رفع مستوى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري ويساعد اللجان الوطنية المعنية بمرض الإيدز، ووزارة الصحة والوزارات الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الشركاء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال تلبية احتياجات برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن خلال مبادرة برنامج الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الأزمات وما بعد الأزمات، يساعد الاتحاد في قيادة الجهود العالمية في مجال تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للسكان في الحالات الإنسانية. وتسعى هذه المبادرة إلى زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث الطبيعية والنزاعات في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا. وهي تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال بناء القدرات الإقليمية على تنسيق وتنفيذ خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الأزمات، وتدعو إلى قيام الحكومات والوكالات الإنسانية والإنمائية بإدماج الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ في برامجها. ووفرت المبادرة حتى الآن تدريبا لأكثر من ٠٠٠ ٤ شخص استجابوا إلى تسع أزمات حادة في جميع أنحاء المنطقة. وتدعم المبادرة أيضا تنفيذ خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في أربع حالات طال أمدها في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، واتسع نطاقها لتشمل منطقتي أفريقيا وجنوب آسيا كذلك. وتتخذ أمانة المبادرة من مكتب منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا مقرا لها، ويشمل شركاؤها فرع الاستجابة الإنسانية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة نيو ساوث ويلز، والهيئة المعنية باللاجئات.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك مكتب منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا على مدى السنوات الأربع الماضية في المناسبات التالية التي نظمتها الأمم المتحدة: لجنة السكان والتنمية، ولجنة وضع المرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة السنوي الثالث والستين المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية، والاجتماع الاستشاري المعني بإتاحة الخدمات للجميع لعام ٢٠١١ الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

ترد أنشطة التعاون في فقرة ”المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة“ الواردة أعلاه.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

يساهم مكتب منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا والرابطات الأعضاء فيه وعددها ٢٦ رابطة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨، وبشكل غير مباشر في تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٧ من خلال الاضطلاع بالأنشطة التالية: قيام الرابطات الأعضاء فيه حاليا بتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك إسداء المشورة في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المعلومات والخدمات من خلال ٥٥٢ ١١ مرفقا للخدمات في ٢٦ بلدا، حيث يقوم الموظفون والمتطوعون بتنفيذ هذه الأنشطة. والخدمات التي توفرها هذه المرافق متاحة للجميع، بغض النظر عن العرق والدين والمعتقدات السياسية والعمر والجنس والميل الجنسي، وخاصة للفقراء والمهمشين والمستبعدين اجتماعيا والفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات. ومن خلال المساعدة على تلبية الاحتياجات غير الملباة المتعلقة بتنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية الأخرى، نساعد المجتمعات في تخفيف حدة الضغط الواقع على البيئة. وتساعد هذه الخدمات أيضا الأسر في تحقيق وفورات يمكن أن تستخدم لدعم تعليم أطفالها.

٨ - التحالف الدولي من أجل صحة المرأة

منح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٩٥

مقدمة

يعمل التحالف الدولي من أجل صحة المرأة على وضع السياسات والبرامج الصحية والسكانية وتوفير التمويل اللازم لها، مما يعزز ويحمي حقوق وصحة الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يعمل التحالف الدولي من أجل صحة المرأة بثلاث طرق للتأثير على السياسات الصحية والسكانية للحكومات والجهات المانحة والوكالات الدولية: تقديم المساعدة المهنية والدعم المالي للمنظمات المحلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والدعوة في المحافل الحكومية الدولية والتعاون مع الوكالات الدولية لوضع السياسات وتوفير تدفقات الموارد التي تؤكد على الحقوق الجنسية والإنجابية والاتفاقات الصحية وعلى تنفيذها على الصعيد العالمي؛ وتوجيه المناقشات المهنية والعامة في الولايات المتحدة وخارجها من خلال تحليلات السياسات، وإعداد تقارير عن البرامج والاستراتيجيات الفعالة وعمل وسائط الإعلام،

وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت وغير ذلك من آليات التواصل. ويحظى هذا التحالف بدعم مؤسسات خاصة وأفراد في الولايات المتحدة وأوروبا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعدة حكومات أوروبية.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تشهد المنظمة تغييرات ذات أهمية تذكر.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

قدم التحالف الدولي من أجل صحة المرأة ٤,٣ مليون دولار في شكل منح، فضلا عن الدعم التقني والمعنوي، إلى ٧٥ من الشركاء المحليين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من أجل الدعوة في المفاوضات بشأن السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعاون مع العشرات من المنظمات والتحالفات للنهوض بصحة المرأة وحقوق الإنسان. وقد وسع من نطاق تحالفه متعدد الدوائر من أجل الدعوة تحت شعار ”مع المرأة في كل أنحاء العالم: اتفاق للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“، ليشمل أكثر من ٣٠٠ من الناشطين، ودرب كذلك ٣٦ ناشطا جديدا من ٢٧ بلدا من أجل الدعوة على الصعيدين العالمي والوطني إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق تمكين النساء والفتيات. وقد وفر التحالف معلومات وتحليلا للسياسات بشأن منع الحمل والإجهاض المأمون والحقوق والمسؤوليات التي ينطوي عليها الإفصاح عن حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وصغار المراهقين، وحقوق المشتغلين بالجنس في جميع أنحاء العالم من خلال المواد التي قمنا بإنتاجها، وإصدار تحذيرات عبر البريد الإلكتروني ومنشورات في وسائط الإعلام ومن خلال الموقع الشبكي والمنشورات في المجلات، ودرب ٧٣ من القادة الناشئين من ٢٨ بلدا ناميا، من أجل الدعوة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية. وقد عمل التحالف بنشاط مع شبكة تضم مايزيد عن ٣٠٠ منظمة من منظمات حقوق المرأة (شبكة إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين) من أجل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما أسفر عن تنفيذ أحد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٠.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك التحالف الدولي من أجل صحة المرأة في الأنشطة التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة: في ٢٠٠٧، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن حقوق الطفل، التي عقدت في نيويورك يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ والدورة الحادية والخمسون للجنة وضع المرأة، التي عقدت

في نيويورك في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس؛ والدورة الأربعون للجنة السكان والتنمية، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل. وفي عام ٢٠٠٨، حضر التحالف الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس، وأدلى فيها ببيانات؛ والدورة الحادية والأربعين للجنة السكان والتنمية التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل؛ واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الإيدز، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١١ حزيران/يونيه (وشارك التحالف بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تنظيم برامج توجيه المجتمع المدني وشارك أعضاء فرقة عمل المجتمع المدني في تنظيم مشاركة المتحدثين في جلسة الاستماع التفاعلية غير الرسمية للمجتمع المدني). وفي عام ٢٠٠٩، شارك التحالف في الدورة الثانية والأربعين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ١٣ آذار/مارس؛ وفي الدورة الثالثة والخمسين للجنة السكان والتنمية التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل. وفي عام ٢٠١٠، شارك التحالف في الدورة الثانية والأربعين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس؛ وفي الدورة الثالثة والأربعين للجنة السكان والتنمية، التي عقدت في الفترة من ١٢إلى ١٦ نيسان/أبريل؛ واستعراض بيجين (بيجين + ١٥) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في البرازيل في الفترة من ١٣إلى ١٦ تموز/يوليه.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

قدم التحالف الدولي من أجل صحة المرأة مساعدة فنية إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي من أجل دعم وحماية صحة النساء وحقوق الإنسان للمرأة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

يركز برنامج عمل التحالف الدولي من أجل صحة المرأة بشكل مباشر على خمسة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في المناطق الجغرافية الثلاث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وثمة تركيز خاص على الأهداف ٣ و ٥ و ٦. وقد ظل التحالف بمثابة صوت مسموع سواء على الصعيد الدولي أو في إطار دعم الشركاء على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛ وكجزء من نهج متعدد

الطبقات في تناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد انصب عمل التحالف في مجال الدعوة على تعزيز المعاهدات والاتفاقات والقوانين بحيث تتضمن خطابا يركز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لضمان تمتع المرأة بحقوق صريحة على مستوى السياسة العامة. وقدم التحالف ١,٨ مليون دولار في شكل منح ووفر الدعم المهني والتقني لمنظمات تتركز في المقام الأول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للسهر على هذه القضايا. ويقدم التحالف الدعم لمنظمات الخدمات المباشرة التي تعمل من أجل حصول الشباب على التربية الجنسية والخدمات الصحية. كما يعد التحالف من المنظمات القليلة جدا التي تدعم الحصول على خدمات الإجهاض المأمون والقانوني، وتعزز قيادات الشباب ومشاركتها في الدعوة في مجال السياسات، ويعمل على مكافحة تأنيث وباء فيروس نقص المناعة البشرية.

٩ - مجلس الإنويت القطبي

منح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٨٣

مقدمة

مجلس الإنويت القطبي هو منظمة للشعوب الأصلية تمثل شعب الإنويت في تشوكوتكا (الاتحاد الروسي)، وألاسكا (الولايات المتحدة)، وكندا، وغرينلاند (الدنمارك). وقد تأسس المجلس عام ١٩٨٠، وله ميثاق ولوائح داخلية أقرتها الجمعيات العامة التي تعقد مرة كل أربع سنوات في عام ٢٠١٠.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تتمثل الأهداف الرئيسية لمجلس الإنويت القطبي في تعزيز الوحدة بين الإنويت في المنطقة القطبية، وتعزيز حقوق الإنويت ومصالحهم على الصعيد الدولي، والحفاظ على ثقافة ومجتمع الإنويت ومواصلة تطويرهما لصالح الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء؛ والسعي لتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوطاننا؛ ووضع وتشجيع سياسات طويلة الأجل تحمي البيئة في منطقة القطب الشمالي، والعمل من أجل الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان لجميع الشعوب الأصلية.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تشهد المنظمة تغييرات هامة تذكر.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما فتئ مجلس الإنويت القطبي يشارك مشاركة فعالة في المجالات التالية: شارك مشاركة نشطة في وضع الصيغة النهائية لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي وافق عليه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٧. ويدعو المجلس إلى إعمال حقوق الشعوب الأصلية؛ وقد خدم الرئيس الحالي للمجلس كعضو في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ونظم المجلس ندوة لغات الشعوب الأصلية في القطب الشمالي التي عقدت في ترومسو بالنرويج، في عام ٢٠٠٩، وقام أيضا بتنظيم مؤتمر القمة العالمي للشعوب الأصلية بشأن تغير المناخ، في أنكوراج، ألاسكا، عام ٢٠١٠؛ وعقد جمعيته العامة الحادية عشرة في نوك، غرينلاند، حول موضوع ''تقاسم الحياة''.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

يشارك مجلس الإنويت القطبي بانتظام في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية خبراء مجلس حقوق الإنسان المعنية بالحقوق الأساسية للشعوب الأصلية، ويشارك أيضا في العمليات المتعلقة بتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقاد وفدا كبيرا إلى المؤتمر الخامس عشر للأطراف في الاتفاقية في كوبنهاغن، الذي عقد في عام ٢٠١٠. كما يشارك مجلس الإنويت القطبي في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن الزئبق والدورة الأولى للجنة الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانونا بشأن الزئبق، والدعوة العامة لتنفيذ حقوق الشعوب الأصلية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

ساهم مجلس الإنويت القطبي في إعداد الورقة المقدمة في ٢٠٠٨ بعنوان ''آثار جهود تخفيف وطأة تغير المناخ على الشعوب الأصلية في القطب الشمالي''، وهو التقرير المقدم إلى المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية، المقدم من فكتوريا تولي - كوربوز وأكالوك لينغي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، تعاون المجلس مع اليونسكو في تنظيم اجتماع الخبراء الدوليين بشأن الشعوب الأصلية وتغير المناخ في موناكو، حول موضوع ''تغير المناخ والتنمية المستدامة في القطب الشمالي: التحديات العلمية والاجتماعية والثقافية والتعليمية''.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

يدرج مجلس الإنويت القطبي الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنشطته. ويقوم المجلس بوصفه منظمة للشعوب الأصلية، بالدفاع عن المساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية من خلال عمله في مجال قضايا تغير المناخ، وقضايا التعليم لتحسين ظروف أطفال الإنويت. وجميع الأطفال الآخرين، والقضايا الصحية لشعب الإنويت وقد وضع المجلس خطة عمل صحية تتناول قضايا الصحة العقلية والبدنية على السواء، ويواصل العمل من أجل تحسين الظروف المعيشية للإنويت وغيرهم من شعوب القطب الشمالي، من خلال المشاركة في الدراسة الاستقصائية للأحوال المعيشية في القطب الشمالي، على سبيل المثال.

١٠ - منظمة جانا أوتان براتيستان

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٧

مقدمة

جانا أوتان براتيستان هي منظمة وطنية في نيبال تناضل من أجل حقوق الإنسان لطبقة الداليت. وهي تعارض جميع أشكال التمييز الطبقي والعرقي والتمييز في العمل والتمييز على أساس النسب، وتعمل على الأصعدة المحلي والوطني والدولي.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف منظمة جانا أوتان براتيستان إلى إحداث تحول في الحالة الطبقية الراهنة التي تسهم في تأجيج النزاع وعدم المساواة في نيبال؛ وإذكاء الوعي بين الداليت بحقوق الإنسان الخاصة بهم؛ وتعزيز التعاون بين الداليت والأحزاب السياسية وغيرها من العناصر في المجتمع؛ والقيام بتعبئة اجتماعية - اقتصادية لتنمية الموارد على الصعيد المحلي؛ وتوفير المعلومات عن السياسات والمبادرات على جميع الأصعدة من خلال المنشورات؛ وتوفير القيادة لنشطاء الداليت في الخطوط الأمامية وللداليت في السلطات المحلية.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

أخذت منظمة جانا أوتان براتيستان بزمام المبادرة في إنشاء لجنة متابعة لمؤتمر استعراض ديربان، وهي الآن تقوم بدور الأمانة لتلك اللجنة. وقد أدى ذلك إلى التقدم بعمل مفوضية حقوق الإنسان خطوات إلى الأمام في مجال دعم حقوق الإنسان على جميع الأصعدة. وتضم لجنة المتابعة مختلف الجماعات المهمشة. وظلت المفوضية تشارك مباشرة

في هذا العمل، وكان هناك تفاعل كبير مع المفوضية حيث وضعت المنظمة برنامج عمل اللجنة. كما قدمت اللجنة نتائج مؤتمر استعراض ديربان في شكل وثيقة ميثاق لرئيس وزراء نيبال في حفل خاص أقيم في كاتماندو.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

حضرت منظمة جانا أوتان براتيستان المناسبات التالية: اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض ديربان، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومؤتمر استعراض ديربان الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ والمناسبة الرئيسية بشأن مؤتمر استعراض ديربان، التي عقدت في نيسان/أبريل في جنيف، ودورة مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

قادت منظمة جانا أوتان براتيستان المشاورات التي أجريت مع المجتمع المدني في عام ٢٠١٠ تحضيرا لجلسات الاستعراض الدوري الشامل في نيبال في مطلع عام ٢٠١٠. وقد شملت هذه المشاورات مشاركة ودعما نشطين من جانب المفوضية خلال ٢٠١٠. وعقدت ست حلقات عمل مواضيعية ومناسبة وطنية. وقادت المنظمة قيام مؤتمر استعراض ديربان بنشر تقرير المجتمع المدني، الذي قدم كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل في جنيف في أواخر عام ٢٠١٠. وقد حررت منظمة جانا أوتان براتيستان التقرير بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان.

معلومات إضافية

خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ نشرت المنظمة تقريرا عن المجتمع المدني في نيبال قدم لمؤتمر استعراض ديربان في ٢٠٠٩؛ وتقييما لأداء حكومة نيبال فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيبال للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار التحضير للاستعراض الدوري الشامل في نيبال في الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان.

١١ - منظمة حملة اليوبيل

مُنحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٣

مقدمة

ينصب اهتمام منظمة حملة اليوبيل على بحث ما يجري الإبلاغ عنه من ادعاءات بحدوث انتهاك لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي والتحقيق في ملابساتها، وعلى نشر نتائج هذا البحث والتحقيق واتخاذ تدابير بشأنها، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توفير منتدى لصياغة الآراء وتبادل وجهات النظر بشأن جميع المسائل المتصلة بادعاءات حدوث انتهاك لحقوق الإنسان (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إساءة معاملة الأطفال، وإساءة ممارسة الحرية الدينية).

أهداف المنظمة ومقاصدها

تشمل أهداف منظمة حملة اليوبيل وأغراضها مجالين من مجالات الاختصاص في ميدان حقوق الإنسان هما: الحرية الدينية وحقوق الطفل. وهي تعمل جاهدة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتنفيذ البرامج التعليمية، ونشر إحصاءات وبيانات موثوق بها وتعميمها، وتوزيع التقارير والقرارات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، على الفروع والجماعات التابعة لها. وتبذل جهودا كبيرة للتواصل مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، والإدلاء بشهادات دقيقة، وتقديم توصيات، وتيسير تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة. وتدعم أيضا البرامج والأهداف المنصوص عليها في إعلانات الأمم المتحدة ومواثيقها. ولدى منظمة حملة اليوبيل هيئات وجهات اتصال منتسبة في مختلف أنحاء العالم تبلّغ المنظمةُ عن طريقها قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها وبرامجها ومواثيقها وتقاريرها وغير ذلك من الموارد الإعلامية. وتضطلع أيضا ببعثات تقصي الحقائق وتوزع التقارير المفصلة وورقات الإحاطة التي تسهم في إعمال قرارات الأمم المتحدة ومبادئها على عموم الجمهور وعلى الحكومات على أوسع نطاق ممكن. وتتولى منظمة حملة اليوبيل تنسيق تلك الأنشطة في عدد من البلدان سعيا إلى إعمال تقارير الأمم المتحدة وقراراتها من حيث صلتها بالحرية الدينية وحقوق الأقليات وحقوق الطفل.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

منذ عام ٢٠٠٧، شاركت منظمة حملة اليوبيل في عدد من دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وفي دورات الجمعية العامة. وقدمت بيانات وتقارير وعقدت اجتماعات موازية في مجالات اختصاصها. وقدمت منظمة حملة اليوبيل تقارير إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من الآليات ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

ترد تحت العنوان ''مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة'' أعلاه أنشطة مشاركة المنظمة في تلك الاجتماعات.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

تسعى منظمة حملة اليوبيل إلى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف ضمن مجالات اختصاصها.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

دعمت منظمة حملة اليوبيل عددا من الأهداف الإنمائية للألفية بصورة مباشرة وعن طريق شركائها في مختلف البلدان. فعلى وجه التحديد، بذلت المنظمة جهودا حثيثة من أجل القضاء على الفقر والجوع من خلال مشاريع في هايتي اضطلع فرعها في هولندا بتنفيذها، وفي إطار الأوساط المعنية بشؤون اللاجئين. ودعمت جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال بناء دور للإيواء في مومباي، الهند ودعمها.

١٢ - حركة التقاسم الكورية

مُنحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٧

مقدمة

أُنشئت حركة التقاسم الكورية في عام ١٩٩٦ في أعقاب نقص الأغذية الحاد الذي شهدته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ إنشائها، شرعت المنظمة في ممارسة أنشطتها كهيئة مخصصة لتنظيم حملات لتقديم مساعدة غذائية طوعية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المنظمات الدينية والجماعات المدنية والمواطنين في جمهورية كوريا. وفي عام ١٩٩٨، أصبحت منظمة غير حكومية مستقلة.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تعمل حركة التقاسم الكورية، باعتبارها منظمة إنسانية غير حكومية معنية بالسلام، على تحقيق المصالحة بين الكوريتين، من خلال تعزيز الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في شبه الجزيرة الكورية. وتحقيقا لهذه الأهداف، تشارك المنظمة بنشاط في ميدانين هما: تنفيذ أنشطة في مجالات الزراعة والرعاية الصحية والتعليم والبيئة؛ والدعوة إلى تحقيق فعالية المعونة وزيادة التعاون الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

التغييرات الهامة في المنظمة

في عام ٢٠٠٩، اعتمدت حركة التقاسم الكورية خمس مهام و ١٧ من الواجبات الأساسية لفترة السنوات العشر المقبلة هي: إرساء أساس متين لحل مشكلة نقص الأغذية وتوفير الدعم للفئات الضعيفة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ ووضع نظرية المجتمع المدني لتوحيد الصفوف في جمهورية كوريا وتعزيز قدرات الحركة على مواجهة التحديات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وتشجيع وضع خطة لدعم الاعتماد على الذات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنشاء نظم الدعم الإنمائي؛ ومساعدة المواطنين على بناء قدراتهم؛ وإرساء أساس تنظيمي مستقر من خلال توسيع نطاق مشاركة المواطنين. وتتضمن الواجبات السبعة عشر خططَ عمل ترمي إلى تحقيق المهام المذكورة أعلاه.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

ما فتئت حركة التقاسم الكورية تدعو إلى أنه ينبغي أن تستأنف حكومة جمهورية كوريا، عن طريق الأمم المتحدة، تقديم معونتها الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما المعونة الغذائية، الموجهة إلى أضعف الفئات. وما زالت الحركة تعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات التي تدعم جهود سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إعلاء صوتهم. وتواصل الحركة عرض مختلف برامج المعونة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والوثائق الهامة إلى مجتمع جمهورية كوريا.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

لم تشارك حركة التقاسم الكورية في أي اجتماع من الاجتماعات التي تستضيفها الأمم المتحدة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

دأبت حركة التقاسم الكورية منذ عام ٢٠٠٩، على تنظيم مؤتمرات دولية سنوية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمشاركة منظمات الأمم المتحدة، بالعمل مع برامج المعونة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والجهات المانحة الثنائية، والخبراء الأفراد. وعمدت الحركة، في اختيار جدول أعمال المؤتمر والمواضيع التي تعرض خلاله، إلى التشاور مع المكاتب الإقليمية لكل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠١٠، شارك ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كل من الصين ومنغوليا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المؤتمر وأدلوا ببيانات وأسهموا في زيادة الوعي بضرورة تقديم مساعدة عاجلة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المبادرات التي اتخذها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

تغطي برامج حركة التقاسم الكورية وأنشطتها معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فأنشطتها الرئيسية تتعلق بالأهداف ١ و ٤ و ٥ و ٨. ففيما يتعلق بالهدف ١، القضاء على الفقر المدقع والجوع، تواصل الحركة منذ إنشائها إدارة برامج المعونة الغذائية المقدمة إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما أثناء الفيضانات التي اجتاحت البلد في أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. فقامت بتقديم معونة غذائية عاجلة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مكّنت سكان البلد من الحفاظ على سُبل معيشتهم الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الحركة على نحو مطرد بإدارة دفة برامج المعونة المقدمة لقطاعَي الزراعة وتربية المواشي من أجل حل النقص الحاد في الأغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٠٧، تواصل الحركة تشجيع إنتاج الخضروات في الصوبات الزراعية، وزراعة الأُرز، وتشييد مزارع لتربية الخنازير. وفيما يتعلق بالهدفين ٤ و ٥، تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية، تتولى الحركة، منذ عام ٢٠٠٧، تنفيذ برامج المعونة الموجهة للرضّع، وصغار الأطفال، وصحة الأمهات في مدينة نامبو، التي تعد إحدى أكبر المدن في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقامت الحركة أيضا بتنفيذ برنامج معونة لصالح ٧ ٠٠٠ طفل من رياض الأطفال في قضاء أونسونغ، الواقع شمال مقاطعة هامغ يونغ، حيث يتعذر إيصال المساعدة المتأتية من بيونغ ياينغ إليها. وفيما يتعلق بالهدف ٦، مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/الملاريا وأمراض أخرى في شبه الجزيرة الكورية، فإن تفشي الملاريا أشد ما يكون على خط الحدود العسكرية بين جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ولا تزال الحركة تضطلع بأنشطة مشتركة في مجال الحجر الصحي لمكافحة الملاريا بالتعاون مع مقاطعة غيونغي ذات الحدود المشتركة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن خلال هذا البرنامج، انخفض تفشي الملاريا في هذه المنطقة انخفاضا ملحوظا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بالرغم من تزايد نسبته بشكل طفيف في عام ٢٠١٠ بسبب تأخر إيصال المواد المتعلقة بالحجر الصحي الناجم عن تدهور العلاقات بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالهدف ٧، كفالة الاستدامة البيئية، فإن ما نسبته ٣٥ في المائة من مجموع مساحة الغابات تعرضت للإتلاف بسبب قطع الأشجار اللامسؤول لأغراض حرث الأراضي الزراعية وجمع الوقود منذ أزمة نقص الأغذية الحاد التي شهدها البلد في التسعينيات. ونتيجة لذلك، عانى سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من كوارث طبيعية كالفيضانات كانت تصيب البلد كل عام. ولذلك، ما زالت الحركة، منذ عام ٢٠٠٧، تدير برنامجا لغرس الأشجار من خلال مشتل أشجار ضخم أقامته في مدينة كيسونغ، كخطوة أولية تمهيدا لإصلاح قطاع الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت مصنعاً للغاز الأحيائي صغير الحجم في مزرعة لتربية الخنازير في بيونغ يانغ، يولّد الكهرباء باستخدام روث الخنازير. وسيجري تقديمه في المستقبل لسكان كوريا الشمالية باعتباره نموذجا قياسيا مركّبا في مجال الزراعة – تربية المواشي. أما فيما يتعلق بالهدف ٨، إقامة شراكة عالمية، فالحركة ما فتئت تعقد منذ عام ١٩٩٨، مؤتمرات بشأن تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٣ – جمعية إعمار وتنمية كردستان

مُنحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٧

مقدمة

يوجد مقر جمعية إعمار وتنمية كردستان في دهوك، في إقليم كردستان شبه المستقل في شمال العراق. وتركز في أنشطتها على جهود الإعمار والتنمية في جميع محافظات المنطقة الثلاث الخاضعة لإدارة حكومة كردستان الإقليمية، وهي دهوك وإربيل والسليمانية، سواء في المستوطنات الريفية أو شبه الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى الجمعية تنفيذ مشاريع في ''المناطق المتنازع عليها'' المتاخمة للحدود، والتي تعتبر السلطة عليها محل خلاف بين الحكومة الاتحادية المركزية العراقية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. وفي الآونة الأخيرة، عملت الجمعية مع النازحين والجماعات المحلية البلدية في محافظة نينوى. والجمعية منظمة غير حكومية إنسانية مستقلة تعمل دون أن أي دعم مالي من حكومة إقليم كردستان

أو من أي هيئة سياسية أخرى. وهي منظمة مسجلة لدى حكومة إقليم كردستان بصفتها منظمة غير حكومية مستقلة بموجب قانون التسجيل رقم ١٥.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يتمثل الهدف الأسمى لجمعية إعمار وتنمية كردستان في تلبية احتياجات إقليم كردستان في مجال الإعمار والتنمية التي نشأت عن كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان أو نزاعات. وتركز المساعدة التي تقدمها الجمعية على برامج الإعمار والتنمية المحكمة التصميم الرامية إلى تيسير إقامة مجتمعات محلية لصالح العائدين والنازحين تكون ناجعة وسلمية وتمتلك مقومات الاستمرار. وتقدم الجمعية المساعدة إلى العائدين وإلى النازحين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم. وهي تولي الأولوية في جهودها لمسائل الإعمار، وبناء الهياكل الأساسية لخدمات المياه والصرف الصحي، وتوفير التدريب والمساعدة في المجال الزراعي، والري، وبرامج التدريب المهني، والتنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الجمعية بتنفيذ مشاريع تتعلق بالتدريب في مجال التوعية الصحية، وتحسين الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة، والمساواة بين الجنسين، والدعوة إلى الوقوف في وجه العنف الجنساني. وطرحت الجمعية في إطار رسالتها مجالا جديدا من مجالات التركيز، يتمثل في تخصصها في البرامج الموجهة لتنمية المناطق الريفية، ودعم إنشاء المنظمات المجتمعية، وتعزيز العلاقات بين المنظمات، وبذلت جهودا لإنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني في شمال العراق. وقد تأكّدت أهمية دور الجمعية في المناطق الريفية خلال العامين الماضيين بالدور الذي اضطلعت به في زيادة الوعي بالانتخابات ورصد العمليات الانتخابية في الإقليم. وهي تتبع نهجا قائما على المشاركة في أعمالها، حيث تتعاون مع الجهات المعنية على جميع الصعد.

التغييرات الهامة في المنظمة

تواصل جمعية إعمار وتنمية كردستان عملها في إطار شراكات أقامتها مع منظمة أهالي دورتموند لمؤازرة كردستان (Dortmunder helfen in Kooperation) غير الحكومية منذ عام ٢٠٠٩؛ والمنظمة الدولية للهجرة منذ عام ٢٠٠٨؛ ولجنة تنسيق شؤون المنظمات غير الحكومية في العراق منذ عام ٢٠١٠؛ وشبكة المنظمات غير الحكومية الكردستانية العراقية منذ عام ٢٠٠٠.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تتبعها جمعية إعمار وتنمية كردستان في اضطلاعها بدور نشيط في عمليات بناء العراق الجديد وتنميته، بما في ذلك العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففيما يتعلق بالأمن الاقتصادي من خلال العمالة، اتخذت الجمعية الخطوات التالية لتحقيق الأمن الاقتصادي للمستفيدين من المشاريع التي تتولى تنفيذها وفي أوساط المجتمعات المحلية التي تعمل فيها: تنظيم دورات تدريبية مهنية؛ ودورات تدريب المدربين؛ والاستعانة بالسكان المحليين لتنفيذ المشاريع؛ وشراء القطع والمعدات المستخدمة في المشاريع من المصادر المحلية، دعما للشركات المحلية. وتستعين الجمعية، في إطار تنفيذ مشاريع التشييد التي تقوم بها، كتجديد المرافق المائية والصحية في المدارس وتشييدها، باليد العاملة المحلية لتوليد فرص العمل وبناء مهارات المجتمعات المحلية. ونهضت بالتنمية الاجتماعية وأنشأت رأس مال اجتماعي في المنطقة عن طريق الأنشطة التالية: زيادة الوعي بانتخابات عام ٢٠٠٩ وأهمية ممارسة الحق الديمقراطي في الانتخاب، والعمل مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي بأهمية وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة آثار الجفاف؛ والتعاون مع المجالس المحلية لإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة ومدى قدرتها على أدائه؛ والعمل مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي بدور المرأة في الحياة السياسية؛ وبالتصدي للعنف الجنساني. وشاركت جمعية إعمار وتنمية كردستان في عملية رصد الانتخابات العراقية في محافظة دهوك. فقد جمعت منظمات مجتمعية ومنظمات دولية ووسائط إعلام محلية في إطار مؤتمر نظمّته لمناقشة مسألة الحرمان من الحق في التصويت في بعض المناطق، وتسنى لها أن تبلّغ السلطات المعنية بمطالب سكان تلك المناطق. ويشكل الجفاف مشكلة متزايدة في إقليم كردستان وشمال العراق. فقد عملت الجمعية على زيادة وعي المجتمعات المحلية بذلك من خلال تنظيم حملة بمناسبة يوم المياه العالمي، في عام ٢٠٠٩، وبشأن السبل الكفيلة بتخفيف آثار الجفاف على صعيد المجتمع المحلي. وأنجزت مشاريع تُبرز دور المرأة في المجتمع، وفي الحياة السياسية، وفي الإدارة المحلية وأهمية تعليم الأطفال. وتولت تدريب النساء على صقل مهارتهن المهنية لتحسين آفاق حصولهن على مصادر دخل موثوق بها ومستدامة في المجالات التي لا يزال يهيمن عليها الرجل. وتسهم مرافق المياه النقية والمأمونة ومرافق الصرف الصحي التي أقامتها الجمعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء، وكذلك في تحسين الأحوال المعيشة وبيئة العمل. وأولت الجمعية الأولوية للوصول إلى مصادر المياه المأمونة والنقية ومرافق الصرف الصحي المأمونة من خلال حفر الآبار العميقة، وبناء خزانات للمياه مرتفعة عن سطح الأرض؛ وتركيب نظم

لكلورة المياه؛ وتجديد ومد شبكات أنابيب مائية بين مصادر/خزانات المياه وأماكن الاستعمال؛ وتركيب أجهزة لتبريد المياه في المدارس لتوفير مياه شرب مأمونة للأطفال؛ وتجديد مرافق الصرف الصحي مناسبة في المدارس وتشييدها.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

حضرت جمعية إعمار وتنمية كردستان معتكف التخطيط الاستراتيجي للعراق الذي نُظّم في عمّان، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

أقامت جمعية إعمار وتنمية كردستان علاقة عمل قوية مع عدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في شمال العراق واضطلعت بتنفيذ المشاريع التالية بالتعاون معها: مشروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الرامي إلى زيادة الوعي بأهمية استراتيجيات التخفيف من آثار الجفاف في محافظة دهوك، العراق، في عام ٢٠١٠؛ والمشروع المائي وبرنامج التثقيف بالنظافة الصحية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بلدة شاريا، محافظة دهوك، في عام ٢٠٠٩؛ ومشروع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتشييد ١٠٠ خزان للمياه في مخيم أزيدي للنازحين، بمحافظة دهوك، في عام ٢٠٠٩؛ والمشروع المائي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في قضاء الشيخان، بمحافظة دهوك في عام ٢٠٠٨؛ ومشروع زافي ريش المائي لحفر آبار عميقة في بلدة بيردريش، محافظة دهوك، لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في عام ٢٠٠٨.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

شملت الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الجمعية تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالهدف ١، القضاء على الفقر المدقع والجوع، الغاية ١ - باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، ما يلي: توفير برامج تعليمية وتدريبية لبناء المهارات المهنية لمدربي المجتمعات المحلية؛ وفيما يتعلق بالهدف ٢، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ الغاية ٢ - ألف: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥، شملت التدابير التي اتخذتها الجمعية: تشييد فصول دراسية أو تجديدها؛ وتشييد أو تجديد مرافق الصرف الصحي في المدارس وتجديد أو إنشاء مرافق الحصول على مياه الشرب. وفيما يتعلق بالهدف ٣، تعزيز المساواة بين الجنسين، كان من التدابير التي اتخذتها الجمعية، زيادة الوعي بأهمية المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في الانتخاب؛ وعقد دورات

عن المساواة بين الجنسين. أما فيما يتعلق بالهدف ٧، كفالة الاستدامة البيئية، الغاية ٧ – جيم، تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، شملت تدابير الجمعية، حفر آبار عميقة وأخرى ضحلة وربطها بشبكات التوزيع؛ وتشييد غرف ضخ وتوفير مولدات كهربائية؛ وتوفير صهاريج وخزانات مائية؛ وتحسين شبكات المياه لصالح المجتمعات المحلية لتيسير حصولها على مياه الشرب المأمونة.

١٤ – معهد لاسال

مُنح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٣

مقدمة

يروِّج معهد لاسال لثقافة قائمة على القيم الأخلاقية، عن طريق المحاضرات والحلقات الدراسية والبحوث والتوجيه وإسداء المشورة للشركات.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يقدِّم معهد لاسال الدعم إلى المختصين باتخاذ القرارات الذين يتحلون بروح من المسؤولية في جهودهم الرامية إلى وضع رؤاهم وتنفيذها، وتعزيز ثقافات الشركات الشاملة القائمة على الحوار. وهو من أكثر المؤسسات تميزاً في أوروبا في مجالي الأخلاقيات والقيادة. كما أنه مستقل مالياً في السعي إلى تحقيق أهدافه ويعتمد على التبرعات لتنفيذ مشاريعه.

التغييرات الهامة في المنظمة

في عام ٢٠٠٨، أقام معهد لاسال شراكات تعاونية مع المنظمة الفلسطينية غير الحكومية مركز السلام والتعاون الدولي والمنظمة الإسرائيلية غير الحكومية ”معهد المستقبل“ (Futura Institute) في إطار عدد من المشاريع المتصلة بالتخطيط الحضري، والإسكان بأسعار مقبولة، وتثقيف المجتمع المدني. ويوفِّر مركز السلام والتعاون الدولي ومعهد المستقبل مثالاً ناجحاً عن التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني الموجَّه نحو التعايش السلمي. ويقدِّم معهد لاسال الدعم إلى شركائه التعاونيين أساساً عن طريق أنشطة التواصل مع الجهات المعنيَّة الأوروبية والدولية.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

أسهم معهد لاسال في منع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها على نحو ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، من خلال مشروع القدس التابع له. وشملت أنشطته قيام ممثلي معهد لاسال بزيارتَي عمل إلى القدس كل عام، وتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية دولية وأنشطة التواصل والدعوة في أوروبا وإسرائيل ومقر الأمم المتحدة. وشملت أنشطته الرئيسية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ''منتدى قادة المستقبل في الشرق الأوسط''، المعقود في القدس الشرقية، إسرائيل/فلسطين. وقدَّم هذا المشروع التابع للمعهد الدعم لالتزام الشباب الفلسطيني على الصعيدين السياسي والاجتماعي من أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع، وذلك عن طريق الحلقات الدراسية والأنشطة التوجيهية. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استضاف معهد لاسال المؤتمر الدولي المعنون ''القدس: مدينة مفتوحة لتعلُّم السلام العالمي''، في باد شونبرون، سويسرا. وكان المؤتمر وراء تعزيز التضامن بين القيادات الدينية والسياسية من أجل السعي المشترك لإيجاد حل سلمي للتراع في الشرق الأوسط. وحضره كبار السياسيين السويسريين وشخصيات مسيحية من القدس وسويسرا. ومن أمثلة التعاون بين معهد المستقبل ومركز السلام والتعاون الدولي ومعهد لاسال، يُشار إلى المؤتمر الدولي الأول المعنون ''القدس: التحدي العالمي''، المعقود يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في القدس، والذي قدَّم الدعم لبناء السلام في القدس عبر التوعية بمسألة القدس بوصفها موضوعاً مركزياً في نزاع الشرق الأوسط، وتشجيع إجراء مناقشة دولية ومتعددة التخصصات بهذا الشأن. وحضر المؤتمر كبار العلماء والسياسيين والزعماء الدينيين من فلسطين وإسرائيل والمجتمع الدولي، مما استقطب اهتمام وسائط الإعلام في كلٍّ من فلسطين وأوروبا.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

قدم معهد لاسال بيانات شفوية وخطية في دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في جنيف، في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وتوخياً لتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقَّع معهد لاسال بصورة منتظمة بيانات خطية وشفوية مشتركة لصالح حق الإنسان في السلام في الدورات من السادسة إلى الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، عقد معهد لاسال اجتماعاً في جنيف مع أحد الممثلين الرئيسيين عن مكتب اليونسكو في بلاد الباسك من أجل التعاون بشأن حق الإنسان في المبادرة إلى السلام. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، عقد معهد لاسال اجتماعاً مع مستشار شؤون السلام والتنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدس من أجل التعاون بشأن مشاريع إنشاء ''قدس مفتوحة'' وإقامة اتصالات بين البرنامج الإنمائي، ومركز السلام والتعاون الدولي، ومعهد المستقبل. وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، أجرى ممثلو معهد لاسال زيارات عمل سنوية إلى مقر الأمم المتحدة. ومن خلال اجتماعات متعددة، نسَّق معهد لاسال أنشطته مع مختلف هيئات الأمم المتحدة ومع الممثلين على المستوى الوطني وغير الحكومي والديني.

المبادرات التي اتخذها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

فيما يتعلق بالهدف ٨، أي إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، شملت الإجراءات المتخذة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ ما يلي: عقد منتدى قادة المستقبل في باد شونبرون، سويسرا. وقد أسهم هذا المشروع في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٨، عبر توعية القادة الشباب المحتملين من ١٧ بلداً مختلفاً وتمكينهم من أجل حلِّ المسائل العالمية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية الحوكمة العالمية والأمم المتحدة. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، حصل منتدى قادة المستقبل في بيرن، سويسرا، على جائزة عن التزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً المصالحة بين الشعوب، ومنح الجائزة ممثل الأمم المتحدة الرئيسي رومولو ف. تاجون ومؤسسته المعنيَّة بالتجارب والبحوث الذاتية.

١٥ - لجنة أمريكا اللاتينية للدفاع عن حقوق المرأة

مُنحت المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٩٥

مقدمة

تعمل لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة على تعزيز النظم الديمقراطية من منظور نسائي، مع التركيز على مسائل العدالة الاجتماعية، والتحرر من التمييز، وحقوق الإنسان. وتنشط اللجنة في ١٤ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما،

وبورتوريكو، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة إلى الدعوة للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وإنفاذها في جميع أنحاء المنطقة، باستخدام رؤية نسائية انتقادية للقانون، عن طريق التقاضي الدولي، ورصد الدول، وتعزيز قدرات أعضائها على التحليل والمناقشة القانونية والسياسية، ومواءمة جداول الأعمال، وتصميم الاستراتيجيات ومسارات العمل لاتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة على الصعيدين المحلي والإقليمي.

التغييرات الهامة في المنظمة

منذ عقد الجمعية الإقليمية لعام ٢٠٠٦، خضعت إجراءات اللجنة للتغيير على أساس ثلاثة برامج إقليمية: رصد امتثال الدول لالتزاماتها الواردة في معاهدات حقوق الإنسان، والتقاضي الدولي، والتدريب. وما زالت المجالات المواضيعية كالعنف والحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة تشكل محوراً مستعرِضاً.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

خلال هذه الفترة، قدمت لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة ٤٣ تقريراً بديلاً بشأن امتثال الدول لحقوق المرأة من منظور جنساني. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٥٠ في المائة من التقارير أُعدت بالتعاون مع منظمات أخرى. ومنذ عام ٢٠٠٨، أدرجت اللجنة في إطار أنشطتها المتعلقة برصد اللجان إعداد قوائم بالشواغل وتقديمها إلى الفريق العامل لما قبل الدورة لكل لجنة. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وُضعت ١٤ قائمة شواغل. وبالمثل، وضعت اللجنة تعليمات وكتيِّبات جديدة لإعداد التقارير البديلة المقدمة إلى اللجان في إطار أنشطة رصد لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة، بما يشمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، شاركت لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة في دورات مختلف اللجان المعنيَّة برصد هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ودُعيت أيضاً للمشاركة في أنشطة ودراسات وعمليات تتصل بحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك مشروع المعهد الدولي للبحث والتدريب

من أجل النهوض بالمرأة المعنون ''تعزيز الحوكمة من منظور جنساني والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي في أمريكا اللاتينية''؛ والبرنامج المعني بالمسائل الجنسانية في أمريكا اللاتينية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نظَّمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعُقد في كيتو في الفترة من ٦ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧؛ وحلقة العمل بشأن الشكاوى المقدمة في مجال التقاضي الدولي، التي عُقدت في جنيف تحت رعاية المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في الفترة من ٦ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و ''التدريب الشامل للمدرِّبين بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة'' الذي نظَّمته منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وشاركت لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة كذلك في المشاورة الدولية مع المقرر الخاص المعني بالحق في الرعاية الصحية، المعقودة في ساو باولو، البرازيل، يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وفي المشاورة الإقليمية للأمريكتين المعقودة في واشنطن العاصمة، يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، التي نظَّمتها مفوضية حقوق الإنسان. وشاركت لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة كذلك في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك في الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

عملت لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة على إضافة نهج جنساني إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التعصب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأسهمت في إعداد وثيقة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المعنونة ''المذكرة المفاهيمية بشأن وثيقة المجموعة الإقليمية الأولية المتعلقة بالمسنَّات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن''؛ وفي إعداد ونشر وثائق موقف بشأن مواضيع ''الاتجاهات القائمة في مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق المرأة''، و ''التحديات الماثلة في مجال التعليم: بعد مرور ١٥ عاماً على إعلان ومنهاج عمل بيجين وعلى بضع خطوات من الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥''، و ''هيئة الأمم المتحدة الجديدة للمساواة بين الجنسين''، و ''إدماج النهج الجنساني عن طريق لجان الأمم المتحدة المعنيَّة بالرصد''، و ''المساواة بين الجنسين والتعليم: تنظيم الاجتهاد القضائي للجان الأمم المتحدة المعنيَّة بالرصد ومجلس حقوق الإنسان''. وتعمل لجنة أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة على تنظيم الاجتهاد القضائي للجان المعنية برصد حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة.

المبادرات التي اتخذتها المنظمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

عملت لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة على الترويج للحملة من أجل التعليم القائم على عدم التحيز الجنساني ومناهضة التمييز على الصعيد الإقليمي، بالشراكة مع منظمات وشبكات إقليمية أخرى. والهدف من ذلك هو الدعوة إلى التعليم الذي يُقيم علاقات على أساس الاحترام والمساواة والتعاون بين الجنسين، والذي يؤمن بثقافة حقوق الإنسان ولا يرسِّخ أو يولِّد ثانيةً القوالب النمطية وأشكال التحيز وأوجه الإجحاف.